



معزولة عن العالم

سجون الحوثي مقابر للنساء

” المقدمة

بعد خمس سنوات من بدء انقلاب مليشيات الحوثي على السلطة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ لا يزال المدنيون والنساء والأطفال بشكل خاص في اليمن هم الهدف الأول والضحايا الأكثر عدداً في هذه الحرب، ويُحجّ ملف النساء بالكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

فملف انتهاكات حقوق النساء باليمن لاسيما السجينات في سجون الحوثي، يحوي جرائم يندى لها جبين الانسانية، وحقائق صادمة ومؤلمة لما عانتها ولا تزال تعانيه النساء المعتقلات، الأمر الذي حقّلنا في تحالف نساء من أجل السلام في اليمن، وتكثّل نساء ٨ مارس من أجل نساء اليمن و المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر مسؤولية ضرورة التصدي لرصد انتهاكات حقوق الإنسان بحق النساء في اليمن ومتابعة كل التفاصيل المتعلقة باختطافهن واعتقالهن وآثار تلك الانتهاكات وانعكاساتها على أوضاعهن الجسدية والنفسية وعلى حياتهن ومستقبلهن.

كما وأننا كنساء يمنيات نؤكد أن هدفنا ومساعينا أن نصل إلى السلام الدائم في ظل دولة مدنية - ديمقراطية خالية من المليشيات والعصابات الإرهابية، دولة المواطنة وسيادة القانون، الدولة العادلة والضامنة لحقوق جميع مواطنيها ومواطناتها، من دون تمييز من أي نوع، والتي تكفل حماية النساء من كل أشكال الاضطهاد والامتهان وانعدام الفرص، والمساواة وفقاً للأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية.

” الفهرس

- ٠٢ • المقدمة
- ٠٣ • الخلفية والسياق
- ٠٤ • الملخص التنفيذي
- ٠٥ • منهجية التقرير
- ٠٧ • الإطار النظري
- ٠٩ • العنف المبني على النوع الاجتماعي: (وقائع وضحايا)
- ١٠ • اغتصاب وترويع
- ١٧ • الاعتداء على الحق في الحياة
- ١٩ • الاحتجاز التعسفي والاذفاء القسري
- ٢٧ • التعذيب وسوء المعاملة (شهادات للناجيات)
- ٢٩ • أجهزة مختصة للانتهاكات بحق النساء
- ٣٠ • استهداف الناشطات والمدنيات والمدافعات عن حقوق الإنسان (وقائع وضحايا)
- ٣١ • وسائل الحماية: استراتيجية لحماية النساء الناجيات من سجون الحوثيين
- ٣٢ • التوصيات
- ٣٣ • الخاتمة

” الخلفية والسياق

منذ الوهلة الأولى لانقلاب الحوثيين في سبتمبر ٢٠١٤ عمدت الميليشيا الحوثية بكل الطرق لنزع الحماية عن النساء، فمورست انتهاكات جسيمة بحقهن، وصلت حد القتل والاعتداء الجسدي والاختطاف والعنف الجنسي، بل إن المرأة كانت دائماً الحلقة الأضعف في برائن هذه الحرب، ومورست بحقها انتهاكات مثلت صدمة لليمنيين، من حيث حجم بشاعتها وانتهاكها كل القيم الإنسانية والتقاليد اليمنية كضرب النساء واختطافهن وجرائم النوع الاجتماعي من تحرش واغتصاب وغيرها، وهي الصدمة التي ستبقى شراً عميقاً في الوجدان اليمني الذي لم يسبق أن شهد بشاعة مثل هذه الممارسات والجرائم بحق النساء.

وقد تعاضمت الانتهاكات بحق النساء بعد أحداث الثاني من ديسمبر ٢٠١٧ والتي أفضت لمقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وعارف الزوكا الأمين العام لحزب المؤتمر علي يد جماعة الحوثي، وقتل واعتقال وتصفية الآلاف من قيادات وأعضاء وناشطي الحزب، وبعد هذا التاريخ مفصلياً أيضاً في مسيرة انتهاكات الحوثيين لحقوق النساء، إذ بات هناك استهداف منهجي موجه ضدهن، حيث كانت النساء من تتقدمن الصفوف في مجال الحراك السياسي، فاعتقلت مئات النساء اعتقالاً تعسفياً ومورست ضدهن مختلف صنوف التعذيب والتعسف، وكانت النساء تُختطف من المظاهرات والمنازل، كما تنوعت صنوف الانتهاكات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي بلغت حد القتل وإصدار الأحكام الجائرة غير القانونية التي بلغت حد الحكم بالإعدام، بالإضافة إلى تليفيق التهم الجنائية والأخلاقية التي تعد في مجتمع كالمجتمع اليمني حكماً بالتصفية معنوياً واجتماعياً. ولاتزال النساء تتصدرن الصفوف وحيدات يدفعن ثمن هذا العنف الموجه الذي يصل إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

معاناة النساء باليمن ستبقى كبيرةً وممتدة لاسيما اللواتي مررن بتجربة الاعتقال منهن، واللاتي خسرن أمنهن وحياتهن ومكانتهن الاجتماعية ولا يستطعن العودة لممارسة حياتهن بصورة طبيعية حتى بعد خروجهن من المعتقلات، مما يوجب على المجتمع الدولي ومكتب المبعوث الأممي التدخل العاجل لحماية النساء في اليمن ووقف الجرائم المتواصلة بحقهن.



” الملخص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أنواع الانتهاكات التي مارستها مليشيات الحوثي على النساء في اليمن، وبشكل خاص الفترة من ديسمبر 2017 إلى ديسمبر 2020، حيث وثّق تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وتكثّل 8 مارس من أجل نساء اليمن و المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر في هذا التقرير الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي ضد النساء خلال هذه الفترة، حيث بلغ عدد المعتقلات 1181 معتقلة منهن: 274 حالة إخفاء قسري، 292 معتقلات هنّ من الناشطات والحقوقيات ومن قطاع التربية والتعليم، و 246 حالة من العاملات في المجال الإغاثي والإنساني. كما وثّق التقرير 71 حالة اغتصاب و4 حالات انتحار. ومن حيث الفئة العمرية للمعتقلات، بلغ عدد المعتقلات تحت سن 18 أكثر من 293 حالة، بالإضافة إلى توثيق عشرات الحالات لأطفال من الذكور والإناث تم احتجازهم مع امهاتهم المعتقلات. كما أن من بين المعتقلات 8 ينتمين للطائفة البهائية. وحتى الآن تم الافراج عن 321 معتقلة.

وتفاوتت الانتهاكات بين القتل، والتشويه، والاحتجاز، والاعتقال والاختطاف والتعذيب، والعنف الجنسي، إذ تعرضت النساء المعتقلات للاغتصاب من قبل المشرفين في سجون المليشيات، وسجلت حالات انتحار للفتيات المعتقلات في السجن المركزي بمنعاه ولم يسمح الحوثيين بالكشف الطبي عن المعتقلات والتحقيق في أسباب الوفيات داخل مراكز الاحتجاز. كما تعرضت النساء لكافة أنواع التعذيب الجسدي من ضرب بالعصي والأسلاك الكهربائية، وصفع، وإيقاف النفس بخنقهن، وإغراقهن بالماء، إضافة إلى التعذيب اللفظي من إهانة وتحقير وتعذيب نفسي، بهدف الاعتراف بأشياء لم يفعلنها إضافة إلى تفتيق التهم الكيدية والأخلاقية للمعتقلات (تهم شبكات الدعارة).

نسمة محمد اختطفت بتاريخ 24 مارس 2019 من الشارع من قبل الزينبيات وأُخذت الى مكتب البحث الجنائي، التقت هناك بامرأة تدعى نادية، تم التحقيق معها والتهمة الخروج ضمن مظاهرة ثورة الجياع، حاولوا نقلها إثر التحقيق الى مكان اخر فعملت على مقاومتهم، تقول نسمة: “على اثر هذه المقاومة تم ضربي واقتيادي عنوة إلى المكان الجديد، وهناك تم التحقيق معي مجدداً واتهامي بتقديم ادائيات لدول التحالف العربي وبأنني عميلة لأمريكا وإسرائيل، وبالعمل في شبكة دعارة“ تكمل نسمة: “كانوا يعذبوني ويضربوني ويضعقوني كهربائياً ويترشون بي جنسياً.

بعد فترة التحقيقات والتعذيب النفسي والجسدي، اخضعوني عنوة لحضور دورات ثقافية عن الخطر الأمريكي وعن مساوئ وتبعية النظام السابق لأمريكا واسرائيل، وعن ولاية أصحاب البيت والاحقية بالولاية لصالح آل بيت النبي فقط وأن الحكم لا يصح الا لأنصار الجماعة“ أكثر ما أثار استغراب واستياء نسمة كما روت أنها كانت لأول مرة تسمع عبر هذه الندوات عن فكرة (التطهير) وأنه نوع من انواع الجهاد كما يعتبره الحوثة وبأن جهاد المرأة بفرجها، وقد كانت هذه كناية عن ضرورة الإذعان والخضوع للاغتصاب في أمر مشابه لجهاد النكاح لدى الدواعش.

بعد الدورات الثقافية بأسبوع تم استدعاؤها إلى غرفه كان فيها رجل يكنى بأبي هاشم فقام باغتصابها، كانت نسمة تبكي وتترجاه الأ يغتصبها دون جدوى وتم ضربها واغتصابها. وبعد أسبوع من هذه الواقعة، نُقلت إلى زنزانة أخرى وتم اغتصابها مجدداً وهي معصوبة العينين فلم تتعرف على مغتصبها. انهارت نسمة وحاولت الانتحار، لكن تم اخذها للمرة الثالثة إلى غرفه أخرى وهناك تم تصويرها واغتصابها من قبل شخصين بنفس اليوم وظلت بعدها تُغتصب مرتين باليوم لمدة 13 يوماً، في آخر أسبوع قبل الافراج عنها كانت نسمة تشعر بوهن شديد واعياء وآلام نفسية وجسدية من جراء الاغتصابات والتعذيب ومع هذا كانوا يجبرونها على الأعمال الشاقة كغسل الحمامات ويقومون بتصويرها.

تقول نسمة: “ في احد الايام اجبرني الحوثيون على البصم على أوراق وقاموا بأخذي إلى المكان الأول الذي احتجزوني فيه لأول مرة، وعرفت أنني بالمكان الأول فقط لأنني رأيت ناديه، وهناك عرفت أن والدي دفع فديه للحوثيين 3 مليون ريال يماني ، ليتم إخراجي“ ، نسمة الآن في القاهرة تتلقى علاجاً نفسياً وجسدياً جراء التعذيب والاغتصابات التي تعرضت لها. وماتزال مئات النسّمات في المعتقلات.

تحظر المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الاعتقال التعسفي أو احتجاز الأفراد. وتنص المادة على أن: “لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه. لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلاّ لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه“. ينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الاغتصاب وأي شكل آخر من العنف الجنسي يمثل انتهاكات لمعاهدات جنيف ويُعد جريمة حرب.

” منهجية التقرير

إن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في بلد يمر بظروف حرب وانقلاب على السلطة الشرعية، كما هو الحال باليمن هي مهمة صعبة وخطيرة. إذ يتطلب التوثيق الدقيق لحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاذفاء القسري قدرة واسعة من قبل منظمات حقوق الإنسان من أجل الوصول إلى البيانات الصحيحة. كما أن هناك تحديات إضافية تعوق الوصول إلى المعلومات عندما يتعلق الأمر بتوثيق الانتهاكات التي تؤثر على المرأة اليمنية، إذ تتطلب عملية التوثيق أيضاً استعداداً من جانب النساء أو أسرهن لمناقشة محتتهن، حيث يتعرض عدد كبير من الضحايا لضغوط هائلة، إما نفسية أو اجتماعية، مما يمنعهم من التحدث علانية. على سبيل المثال، قد يخشى والدا امرأة محتجزة أن تتعرض ابنتهما لمزيد من التعذيب، أو أن تمدد فترة احتجازها.

يحرص التقرير على عدم الإضرار بالنساء اللواتي تعرضن للاعتقال ويؤكد التقرير على أن هذه الانتهاكات هي نماذج لما تتعرض له النساء من امتهان لكرامتهن، ويستهدف توصيل أصواتهن للمهتمين بقضايا حقوق الانسان عموماً وحقوق المرأة على وجه الخصوص.

مرت عملية كتابة التقرير بعدة مراحل:

المرحلة الأولى:

اعتمد فريق عمل التقرير (تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وتكتل 8 مارس من أجل نساء اليمن و المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر) على وسائل عديدة للوصول إلى الضحايا:

- شهادة الناجيات من سجون الحوثيين وهن من ساهمن في كتابة التقرير.
- اللقاءات المباشرة مع أسر الضحايا والشهود والاستماع لرواياتهم.
- شهادات نساء تعرضن للتوقيف والإهانة والإيذاء النفسي والسلب عند نقاط التفتيش ومفارق الطرق.
- البلاغات الهاتفية وعبر وسائل التواصل الالكترونية المتاحة.

المرحلة الثانية:

- التحقق من بعض المعلومات المنشورة على وسائل الاعلام، وما تنشره المنظمات الحقوقية من تقارير حول المعتقلات.
- تحليل البيانات والمعلومات ومقارنتها مع الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية.

المرحلة الثالثة:

- كتابة البيانات في استمارات مصممة وفقاً للمعايير الدولية.
- إعداد مسودة التقرير الأولية وترتيب الأحداث من الأقدم إلى الأحدث.
- المراجعة اللغوية للتقرير.
- ترجمة التقرير الى اللغة الإنجليزية.
- اصدار التقرير بالصيغة النهائية وطباعته.



الإطار القانوني

صادقت اليمن على اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وبروتوكولاتها الإضافية الأول والثاني، والتي تُلزم باحترام المدنيين وتجنبيهم ويلات الحروب والصراع وخصوصاً النساء والأطفال، وتخضع كافة الانتهاكات والخروقات المرتكبة بحق المدنيين للمساءلة الجنائية في كافة الجهات القضائية الدولية.

كما صادقت اليمن على (58) اتفاقية وبروتوكولاً وميثاقاً وإعلاناً عالمياً منها (20) اتفاقية وإعلان وبروتوكول تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، (9) اتفاقيات متعلقة بقانون حقوق الإنسان تسري أحكامها خلال النزاعات المسلحة.

ومن الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية:

- ✘ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي بموجبه تتفق الدول على حق كل إنسان بالتمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز.
 - ✘ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي بموجبه تتعهد الدول الأطراف باحترام الحقوق فيما يتعلق بالجانبين السياسي والمدني وكفالتها لجميع الأفراد دون تمييز.
 - ✘ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيث بموجب هذه الاتفاقية تلتزم الدول الأطراف بان تتخذ كافة الإجراءات التشريعية أو الإدارية الفعالة لمنع التعذيب في إقليمها وأن تقدم مرتكبيه للمساءلة.
 - ✘ اتفاقية حقوق الطفل تشمل الاتفاقية على الحقوق الأساسية للطفل وتتعهد الدول الأطراف بموجبا بحماية تلك الحقوق.
 - ✘ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تؤكد الاتفاقية أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان.
- تحظى النساء المدنيات بحماية مزدوجة استناداً للقانون الدولي الإنساني، إذ يتمتعن بالحماية الممنوحة للأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية كحماية عامة، بالإضافة إلى الحماية الخاصة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، من هنا فإن حماية النساء المدنيات تصبح أكثر أهمية والحاحاً أثناء النزاعات المسلحة. كما يجب أن يكفل للنساء الحماية الخاصة من الاستغلال والعنف الجنسي كالاعتصاب والإجبار على الدعارة، وغيرها من أشكال الاعتداء. هذا ويحظر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بأي شكل من الأشكال. وتتمتع النساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار، لاسيما الأمهات المرضعات، بعناية خاصة في القانون الدولي الإنساني. تمنع المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وتكفل جميع الضمانات القضائية الأساسية.



العنف المبني على النوع الاجتماعي (وقائع وضحايا)

يعرّف العنف القائم على النوع الاجتماعي أنه "أيّ فعل مؤذٍ يُرتكب ضدّ إرادة الشخص. وهو مبنيّ على الفروق بين الذكور والإناث التي يُعزى وجودها لأسباب اجتماعية" وتقسّم أديبات صندوق الأمم المتحدة للسكّان UNFPA العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى 5 فئات: ١. العنف الجسدي: وهو استعمال القوّة البدنيّة لفرض سلطة قويّة على ضعيف، وتكون نتائجه الإصابة أو الانزعاج، كالضرب واللكم والحرق وليّ الذراع وما في حكمها.

٢. العنف الجنسي: هو أيّ فعلٍ أو محاولة أو مبادرة أو تعليق ذات دلالات جنسيّة. أو ممارسات اتجار أو فعلٍ جنسيّ بالإكراه. مهما كانت علاقة الفاعل بالناجى/الضحية. ويشمل الاغتصاب والتحرّش الجنسي والاستغلال، وغيره.

٣. العنف الاقتصادي: هو الحرمان من الموارد والفرص والخدمات (كالصحة والتعليم). أي بمعنى الحرمان من الحقوق الاقتصاديّة. كالحرمان من العمل، التحكّم في أمواله/ها الشخصيّة رغماً عنه/ها، التمييز في فرص التوظيف، والحرمان من الميراث وغيرها.

٤. العنف النفسي/العاطفي: وهو إيقاع الألم أو الأذى النفسي والعاطفي. وهذا يشمل ممارسات عديدة وخطيرة، مثل: التهديد، إساءة المعاملة، الإهانة الشفهية، الإقصاء الاجتماعي، التنمر، السخرية، التهديد بالهجر. وغيرها.

٥. الممارسات التقليديّة المؤذية: وهي الممارسات المجتمعيّة المتعلّقة بأعرافٍ وتقاليدٍ متوارثة لفترة زمنية طويلة. مرتكبو هذه الممارسات يقدّمونها على أنّها أصبحت جزء من عاداتهم وتقاليدهم المقبولة ثقافياً واجتماعياً. مثل: الزواج المبكّر/زواج القصر/زواج القاصرات، جرائم الشرف، الزواج الإجباري، وغيرها. إلّا أنّ هذا التصنيف لا يأتي مفصلاً على هذا النحو في الواقع إذ تتداخل هذه الأنواع.

ويقوم هذا المفهوم أساساً على عدم المساواة بين الجنسين؛ إذ تُطالب النساء بأمور معينة مختلفة عمّا هو متوقّع من الرجال، وتحمل هذه المتطلبات في مضمونها نوعاً من العنف والحرمان من الحقوق الإنسانية، مثل أن تتزوج الفتاة في عمر صغير، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، هو فعل ضار ومؤذٍ يُرتكب .

ويُمارس هذا النوع من العنف بشكل أكثر صلفاً أثناء الحروب والنزوح إذ يزداد تعرّض الفتيات والنساء لهذا النوع من العنف في النزاعات والتشرد والفقر المُدقّق وحالة الأقليات، ويشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي: العنف المنزلي وزواج الأطفال وجرائم الشرف والاتّجار بالأشخاص والاعتصاب وغيرها.



سجون الحوثيين تعجز بنساء يهينيات اختطفن للضغط على اماليهن بسبب الاختلاف الفكري والسياسي

اغتصاب وترويع

الإطار النظري

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، تم بناء قاعدة قوية ضد الاغتصاب في زمن الحرب والنزاع المسلح، وهناك مواد في القانون الإنساني الدولي، وقرارات المحاكم الجنائية لنورمبرغ ورواندا ويوغوسلافيا السابقة، و سيراليون، وكذلك ميثاق روما كلها تُصنّف الاغتصاب ضمن جرائم الحرب والجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية، وكما يوجد هناك أيضاً نصوص في اتفاقيات جنيف وملحق البروتوكول الثاني تحرم الاغتصاب وتعتبره جريمة حرب وجريمة ضد الانسانية.

اتفاقيات جنيف الاربعة للعام ١٩٦٩ وبرتوكولاتها الاضافية

تنص المادة 27 من اتفاقيات جنيف الاربعة على أنه ” يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن ولاسيما الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن ” (اتفاقية جنيف الاربعة، 1949).

ورغم أهمية هذه المادة بالتركيز على الالتزام الخاص الذي تتحمله أطراف النزاع المسلح في منع العنف الجنسي ضد النساء فهي تركز على مفهوم شرف المرأة وانتهاك الحرمة ولا تذكر الحماية البدنية والنفسية. والاغتصاب أيضا يدخل في عداد ” تعمد أحداث الام شديدة أو الاضرار الشديدة بالسلامة البدنية أو الصحة ” (اتفاقية جنيف الاربعة، 1949) المذكور ضمن المخالفات الجسيمة التي تحدثت عنها المادة 147 من اتفاقية جنيف الاربعة .

كما تنص المادة 27 التي تتحدث عن الانتهاكات الجسيمة من اتفاقية جنيف الرابعة " للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم ويجب معاملتهم في جميع الاوقات معاملة إنسانية ومما يشمل بشكل خاص جميع أنواع العنف والتهديد (اتفاقية جنيف الرابعة.1949).

يأتي البرتوكول الاضافي الأول ليحظر العنف الجنسي والاعتصاب فالمادة 75 المتعلقة بالضمانات الأساسية والتي تخاطب العسكريين والمدنيين على السواء تحظر " انتهاك الكرامة الشخصية بوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعارة وأي صورة من صور خدش الحياء "(البرتوكول الاضافي الاول. 1977). وتذكر المادة 76 من البرتوكول الإضافي الأول التي تتناول تحديدا حماية النساء "يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية ولاسيما ضد الاعتصاب والإكراه على الدعارة وضد أي صورة أخرى من صور خدش الحياء (البرتوكول الإضافي الأول. 1977).

يعيد البرتوكول الاضافي الثاني التأكيد على الحظر المفروض على " انتهاك الكرامة الشخصية، وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعارة وأي صورة من صور خدش الحياء " (البرتوكول الاضافي الثاني. 1977).

في نصوص القانون الدولي الإنساني، لا يوجد هناك سوى حظر ضمني للعنف الجنسي ضد المرأة، ولا يشير للاعتصاب تحديداً، في الواقع حضر القانون الدولي الانساني العنف ضد حياة الاشخاص والمعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية وينص هذا القانون على حق التطبيق، في حالات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف "يحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة المعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الاخص المعاملة المهنية والمحطة للكرامة".(اتفاقية جنيف الرابعة.1949).

اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

في المادة الثامنة من اتفاقية القضاء على التمييز 1979 "تتخذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التدابير التشريعية لمكافحة جميع أنواع الاتجار بالمرأة واستغلال بغائها"

هناك العديد من القرارات الأممية الخاصة بالمرأة مثل قرار مجلس الامن رقم 1325 (2000) حيث يحث هذا القرار جميع الأطراف في النزاعات المسلحة لحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي و يدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي أثناء النزاعات. وأكد في قراره 1820(2008) أن العنف الجنسي عند استخدامه كتكتيك من تكتيكات الحرب ومن أجل استهداف المدنيين عمداً أو كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين يمكن أن يفاقم وبشكل ملحوظ حالات النزاع المسلح.

تعد جرائم تعنيف واغتصاب النساء من أخطر الجرائم التي تنتهك حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني والتي تمتد اثارها السلبية لتهز تماسك المجتمع، وأمنه واستقراره، وكل ما يمس النساء لدى اليمنيين يمس شرفهم وكرامتهم.

ولم يشهد المجتمع جرائم مماثلة لهذه الجرائم في حجمها وهول بشاعتها منذ قيام الثورة اليمنية في ٦ سبتمبر ١٩٦٢ ما يجعل جماعة الحوثي تحتل مركز الصدارة في قائمة التنظيمات الإرهابية الأكثر قبحاً وبشاعةً على مستوى العالم، فوفقاً لتقارير المنظمات المحلية المستقلة العاملة في هذا المجال ومنها المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتحالف نساء من أجل السلام في اليمن وثقت حدوث "جريمة كل ساعة" بحق النساء في مناطق سيطرة الحوثي، حيث تواجه النساء "أبشع أنواع الانتهاكات" والتي تشمل التشويه، والتحرش الجسدي واللفظي واستغلال المرأة في الأعمال الأمنية وغيرها، وحرمانها من التعليم والعمل وإجبارها على الزواج المبكر فلدى الجماعة الحوثية منهجية عقائدية متأصلة للتضييق على المرأة، وهم الأكثر تشدداً ضمن سياق بيئة معادية لحقوق المرأة، وتتعامل جماعة الحوثي بانتهازية تامة مع كل ما يتعلق بحقوق المرأة في اليمن.

تتعاطى ميليشيات الحوثي بالاغتصاب كمكافأة للجنود أو المدنيين الذين يعملون معها ومما زاد من ترسيخ هذه الجريمة وشيوعها في تعاملاتهم اقتناعهم بأنهم سيقون في مأمن من المساءلة بسبب انهيار أجهزة الدولة وسطوتهم عليها وضعف أدوات المجتمع الدولي في محاسبتهم وخشية النساء في الحديث والسعي للمطالبة بحقهن ففي ثقافات المجتمع المحافظ يعود التشهير والحديث بمثل هذه القضايا بأثار وانعكاسات وتبعات سلبية أخطر على الضحية حتى من الاغتصاب البشع الذي تعرضت له.

وتعد هذه الجزئية من أصعب جزئيات التقرير من حيث البحث والتقصي إذ أن ذكر الضحايا للعنف الذي تعرضن له أو مواجهته أو تقديم الشكوى أمر صعب ومعقد، الأمر الذي يتسبب لهن بأضرار جسدية خطيرة ومشكلات صحية، كذلك قد يسبب العنف الجنسي مشكلات ترتبط بجرائم الشرف، إضافةً إلى ما يسببه من أضرار نفسية. لكننا اعتمدنا في تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وتكتل ٨ مارس من أجل نساء اليمن والمنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، الالتزام بالسرية التامة والاحتفاظ بالشهادات بتكتم وعدم الاعلان عن اسم الشاهدة الضحية وبياناتها إلا من لم تمنع من الإعلان والإفصاح مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بسلامتها.





ويعتبر الاغتصاب جزءاً لا يتجزأ من العنف الذي مارسه الميليشيات الحوثية ضد النساء اليمنيات بهدف الحاق العار بالمجتمع بأكمله فالاغتصاب بالنسبة للمجتمع اليمني لم يكن يشمل فقط تدمير النساء من الناحيتين النفسية والجسدية بل تدمير المجتمع.

وهناك إشكالية فعلية بالقوانين اليمنية تمنع الناجين من عمليات العنف الجنسي من الحصول على العدالة في جرائم الاغتصاب مثل:

* في القانون اليمني الحالي، أي امرأة تحاول إثبات واقعة اغتصابها، تعرض نفسها لمجازفة ثبوت حالة الزنا في حالة عدم توافر الأدلة الشرعية.

* الشرط الخاص بوجود أربعة شهود من الرجال على حدوث الجريمة يجعل من المستحيل عملياً على المرأة إثبات أنها ضحية عنف جنسي.

وتؤكد الروايات التي استمع لها فريق التحقيق والبحث والتقصي إلى وقوع حالات اغتصاب للنساء الناشطات المعتقلات.

شهادات للناجيات

في ١ يناير ٢٠١٨ قتل عدد من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي الناشطة أمل محمد القليصي بعد اغتصابها والقاء جثتها في احد شوارع محافظة إب، واكد راصدونا أن ميليشيا الحوثي في محافظة إب قاموا باختطاف الناشطة المؤتمرية أمل القليصي، ووجدت جثتها ملقاة بأحد شوارع إب ظهراً، بعد أن قام الحوثيون باغتصابها وقتلها، ولا تعد هذه الواقعة الأولى والوحيدة من نوعها.

ويعد الاغتصاب سياسة ممنهجة لدى الجماعة لوضع العائلة كلها تحت ضغط نفسي مهين في مجتمع محافظ يربط الشرف بأجساد النساء، مما حفز كثير من العائلات للدفع ببناتهن للسفر خارج البلاد.

فوزية حزام ناجية من سجون الحوثي، قالت انه تم اخذها من منزلها في منتصف الليل إلى المكتب السياسي الحوثي وظلت معتقلة 11 شهراً وتم تعذيبها جسدياً بالحرق والصعق الكهربائي، وأكدت أن من بين المعتقلات نساء يتم اخذهن إلى المشرفين في المعتقل ليتم اغتصابهن.

ايناس محمد 22 سنة ابنة شيخ قبلي اعتقلتها جماعة الحوثي لأربعة أشهر بغرض الضغط على والدها وابتزازه تعرضت خلالها للضرب والتعذيب والاغتصاب وهي الان تخضع لعلاج طبي نفسي وجسدي.

روت فاتن (اسم مستعار) وهي احدي الناجيات في شهادتها: "احتجزوني في زنزانة أشبه بالقبر تقع تحت الأرض مساحتها متر في متر تقريباً، بلا تهوية ولا حمام، وكنت أحرم من الطعام والشراب لفترات طويلة. وطلبوا مني الاعتراف بممارسة الدعارة مقابل الإفراج عني ورفضت، فطلبوا مني التجسس لصالحهم على وزراء في حكومة الحوثي ذاتها، وعلى رجال كبار في السلطة، إلا أنني رفضت أيضاً فواصلوا تعذيبي بالصعق بالكهرباء. واتهمت الحوثيين بارتكاب انتهاكات جنسية ضد المعتقلات، قائلة: تعرضت للتحرش الجنسي فيما تعرضت زميلاتني في المعتقل للاعتداء الجنسي والاغتصاب، وبعضهن أصبحن حوامل من المحققين، ولم يتم الإفراج عنهن خوفاً من الفضيحة".

شاهدة اخرى من الناجيات من المعتقل رفضت الكشف عن اسمها، تحدثت عن معاملة الحوثيين غير الآدمية للمعتقلات وظروف اعتقالهن، قائلة: "إن النساء اليمنيات يتعرضن للاغتصاب داخل سجون ميليشيا الحوثي، وأن الأهل لا يتمكنون من الوصول إليهن أو مقابلتهن، وأكدت بقولها: "كل دقيقة فيها موت". وأكدت على أن ما تتعرض له السجينات من الاغتصاب دفع بعضهن إلى الانتحار.

الحوثي ، اتجار بالنساء اتجار بالبشر

سجلت الشهادات توثيق 71 حالة اغتصاب في السجون، إذ يعمل المشرف الحوثي الأمني على توزيع السجينات على قيادات حوثية بينها عبدالملك الحوثي نفسه وغيرهم.

جهاد التطهير اغتصاب مبطن على نهج داعش

يتم اغتصاب النساء المعتقلات لدى الجماعة ضمن سياسة ممنهجة تعرف بـ "التطهير" بحيث يقوم الذكر التابع للجماعة والمنتسب للسلالة الهاشمية التي يرون فيها تفوقاً عرقياً ونقاءً للعرق في مفهوم اشبه بالنازية باغتصاب الضحية ووفق منظورهم أنه بهذه الحالة يمنحها سمة ايجابية أشبه بالتطهير، وهو نظير لجهاد النكاح لدى الجماعة الارهابية المماثلة لهم (داعش)، غير أن النساء في حالة داعش يتوجهن لجهاد النكاح بمحض إرادتهن بعد غسل أدمغتهن بفناوى دينية أما في حالة ضحايا الحوثيين فإن ذلك يتم بالإكراه مع إسباغ المصبغة الدينية على الجريمة. فالحوثيين يضيفون للتأصيل الديني المكذوب الذي تنتهجه داعش تأصيلاً عرقياً عنصرياً طائفيًا أيضاً.

استغلال النساء في الأعمال القذرة وتلفيق التهم

خلال العام 2019 أعلن الحوثيون القاءهم القبض على 44 شبكة دعارة، فيها ما لا يقل عن ٤٠٠ امرأة وفق تصريحاتهم، وهو أمر مكذوب فمن هن في المعتقلات على الأغلب مجموعة من الناشطات اللاتي تم اعتقالهن وفقاً لتهم جرى تلفيقها من قبلهم، وقد تعمدوا تلفيق هذه التهمة تحديداً في مجتمع محافظ لنسف مستقبلهن وتدمير أسرهن ، والمفارقة أن جميع الشبكات التي أعلنوا القبض عليها ليس فيها ذكور أبداً مما يبطل ادعاءاتهم لكنه يؤكد وفقاً لاعترافاتهم ان ارقام النساء اللواتي تم اعتقالهن في العام 2019 فقط لا تقل عن 400. وكما روت الناجيات أنهن أُجبرن على الذهاب لاحقاً إلى الجبهات للطبخ لمقاتلي الجماعة الحوثية وتوصيل السلاح والقيام بمهمات قذرة وإجبار على الجنس "اغتصاب" كما اعترفت بعض الناجيات بأنهن أُجبرن على الذهاب إلى مأرب ومناطق سيطرة الشرعية بغرض التجسس وتنفيذ مهمات إرهابية وتخريبية، والإيقاع بخصوم المليشيا من السياسيين واستدراجهم عبر مهام جنسية.

نسيم حسين قاسم طالبة جامعية اختطفت بتاريخ 11 نوفمبر 2018 بتهمة المشاركة في ثورة الجياع تم تلفيق تهم كيديه ولا أخلاقية لها ليتم إدراج اسمها ضمن شبكات الدعارة ويحكم عليها بالسجن ثلاث سنوات تدخل عدد من مشائخ منطقتها ودفعوا فدية تصل لخمسة مليون ريال وتم إطلاق سراحها.

الحوثي الوجه الآخر لداعش في حريات النساء

تتزايد ممارسات الميليشيا الحوثية، النظيرة لتنظيم داعش في انتهاكات حقوق النساء في مناطق سيطرتها، من حيث التدخل في لبس النساء المتصف أصلاً بالحشمة والوقار، حيث ترتدي النساء أزياء تفرضها طبيعة المجتمع اليمني المحافظ وهو ما يعرف بالبالتو أو العباية، إلا أن الحوثيين تدخلوا أيضاً في ألوانها ومقاساتها وفرضوا شروطاً أكثر تشدداً وانطلقت حملة لنزع أحزمة لبس الفتيات وحرقتها في الشوارع في منظر مهين لكرامة المرأة ومذل لها ناهيك عما يتضمنه من تشهير، كما قاموا بالهجوم على محلات بيع البالتوهات النسائية، وإحراق أحزمتها باعتبارها مخرقة بالآداب العامة، واستحدث الحوثيون نوعاً جديداً من العقاب على النساء المخالفات بخلق الشعر. فقاموا بحملات لتغطية ملامح النساء في الياфطات الإعلانية باعتبار أن المرأة كائن أقل منزلة من الرجل ومصدر للعار، يجب أن يتخفى ولا يظهر وكل هذه ممارسات كان المجتمع اليمني برغم تشدده قد خطى في ظل الدولة خطوات ايجابية لتجاوز هذه الممارسات، إلا أن الحوثيين كرسوها بشكل فج، وفرضوا عقوبات عنيفة موجهة ضد المرأة بشكل غريب على المجتمع اليمني مماثل تماماً لما تفرضه القاعدة وداعش في المناطق التي تسيطران عليها وتسود فيها ثقافتهم.

فتاوى اغتصاب ووصم بالعار

تستند ميليشيا الحوثي في ممارساتها الاجرامية بحق النساء لفتاوى دينية تأصل لهذه الممارسات، فقد زعم المفتي الحوثي، خلال إحدى خطب الجمعة أن "النساء المعتقلات كن يدرن شبكات لإفساد أخلاق شباب وبنات الأمة"، ودعا مفتي الإرهاب ميليشيات الحوثي إلى التصدي لمن وصفهم "المنافقين والمنافقات الذين يثيرون قضية اختطاف النساء وعدم التهاون معهم" مثل هذه الاوصاف من رجال الدين هي بمثابة اتهام وتحريض على القتل وتبرير الاغتصاب بإشارات صريحة لذلك ووصم النساء بتهم مهينة ومنبوذة مجتمعياً.



” الاعتداء على الحق في الحياة

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في الحياة والذي يأتي على رأس حقوق الإنسان الأساسية إذ نص في المادة الثالثة على أن ”لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه“، كما أقر الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ذلك باعتبار ”إن الحق في الحياة هو ملازم لشخصية الإنسان، يجب أن يحمي القانون هذا الحق. فلا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً ولا يجوز في البلدان حيث لم تُلغ عقوبة الإعدام فرض عقوبة الإعدام إلا على أشد الجرائم خطورة ووفقاً للتشريع المعمول به وقت ارتكاب الجريمة وأن لا تتناقض مع أحكام هذا الميثاق ولا مع اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية. لا يمكن تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.

عندما يشكّل الحرمان من الحياة جريمة إبادة جماعية، فمن المتفق عليه بأنه لا تجوز أي فقرة حكمية في هذه المادة لأي دولة طرف في هذا الميثاق أن تخالف بأي طريقة من الطرق أي التزام يكون مترتباً عليها بمقتضى أحكام اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية. يحق لأي شخص محكوم بالإعدام التماس عفو خاص أو إبدال عقوبة الإعدام. يمكن في كافة الحالات منح العفو الخاص أو العفو لإبدال عقوبة الإعدام. ولا يمكن إصدار حكم بالإعدام على جرائم ارتكبتها اشخاص دون الـ18 ولا يمكن تنفيذه على النساء الحوامل.

اليمن مصادقة على كل هذه الاتفاقيات، كما أن قدسية حياة الانسان أصيلة في الثقافة اليمنية والديانة الإسلامية كأى مجتمع إنساني سليم يعلي من قيمة الروح والحياة، إلا وأنه منذ الانقلاب الحوثي وسيطرتهم على العاصمة ومناطق من البلاد، تشهد العاصمة صنعاء ومحافظات (ذمار، إب، عمران، والحديدة) حالة من الإغراق في تيارات من الدم والحروب وامتهان حياة الناس وكراماتهم، ودائماً وأبدا تبقى النساء والأطفال هم الحلقة الأكثر تأثراً في كل جرائم وانتهاكات الحوثيين.



ويعتبر عام ٢٠١٨ هو العام الأصعب في تعرض النساء لحالات فقد الحياة بعد مقتل الرئيس صالح وكانت معظم هذه الجرائم موجهة لناشطات وحقوقيات معارضات لمليشيات الحوثي، ومن نماذج هذه الحالات الناشطة أمل محمد القليبي التي وجدت جثتها ملقاة في احد شوارع محافظة إب بعد اغتصابها كما سبقت الإشارة، والطفلة أصيلة الدودحي التي لم تتجاوز ١٨ ربيعاً إذ فارقت الحياة برصاصة حاقدة متعمدة في رأسها من قبل مليشيا الحوثي لتقنص روحها وتسقطها مدرجة بالدماء، وهي تهرع لانتشال جثة عمها الذي رآته يسقط أمامها قتيلا من قبل 30 مسلحاً حوثياً شنوا هجوماً على قريبها في ظفار الشرنمة في مديرية بعدان شرقي المحافظة، وهناك وهي تحاول حماية منزلها لم يمهلوها حتى الدفاع عن نفسها واسرتها واستلوا روحها. هناك حالات أخرى من فقدان الحق بالحياة تتعرض لها النساء اليمنيات بعد أن تفقدن أي رغبة في الحياة بسبب الانتهاكات الإجرامية المجحفة التي تعرضن لها من قبل الميليشيا الحوثية جسدياً ونفسياً و تلطخ سمعتهن فيقدمن على التخلص من حياتهن بالانتحار، ووفقاً للمنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وثقت ٤ حالات انتحار لسجينات في سجون جماعة الحوثي، كما رصدت محاولة 9 مختطفات اخريات للانتحار في سجون الميليشيا الحوثية.

نساء بانتظار الإعدام

في محاكمة غير عادلة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير الشفافية والإنصاف وانتزاع حقوق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم، تواجه اليمنية أسماء ماطر العميسي البالغة من العمر 22 عامًا، وهي أم لطفلين، عقوبة الإعدام المفروضة عليها من قبل محاكم الحوثي بتهمة التجسس لصالح دول التحالف.

تم توقيف أسماء في أكتوبر ٢٠١٦ بحجة انها موقوفة كرهينة لايتناز زوجها حتى يسلم نفسه للمليشيا، وفي 30 يناير 2018 صدر حكم سريع من المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة للحوثيين ببناء قضى حضورياً بحكم الإعدام شنقاً للمواطنة أسماء ماطر العميسي. حكم الإعدام على أسماء صدر في محاكمة سريعة دون أن يمر بالأطر القانونية التي تستوجب التحري عادة في قضايا الحكم بالإعدام. ولا زالت أسماء العميسي تقبع في سجون الحوثيين لقراءة الثلاثة أعوام بانتظار تنفيذ حكم الإعدام.

ويعد هذا الحكم الأول من نوعه في تاريخ المحاكمات باليمن أن يصدر حكم بالإعدام بحق معارض سياسي، ناهيك أن يكون بحق امرأة يمنية بسيطة ليس لها أي نشاط سياسي ولم ترتبط بأي عمل إرهابي.

وتعرضت أسماء ماطر العميسي للضرب والتعذيب، ورفض الحوثيين طلبها باستئناف حكم الاعدام رغم النداءات الدولية التي أدانت حكم الإعدام الصادر بحقها وطالبت بإيقافه وإطلاق سراحها.

الحكم بإعدام العميسي هو حكم سياسي موجه ضد النساء بامتياز ليس بحق اسماء فقط فهو حكم يستهدف إرهاب النساء وتكميم أفواههن، ومنعهن من الخروج للعمل العام وممارسة أي دور سياسي أو نشاط معارض أو الخروج بمسيرات ومطالبات.



” الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

يمنيات بالمعتقلات

لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا للأسباب التي ينص عليها القانون ووفقاً للإجراء المنصوص عليه، يجب إخطار كل من اعتقل وقت الاعتقال وإخطاره فوراً بأي تهمة موجهة إليه، والمتهمين بارتكاب أعمال إجرامية، على وجه السرعة، أمام قاض أو موظف مفوض قانوناً لممارسة وظائف قضائية، ويحق له أن يحاكم في غضون فترة معقولة أو أن يفرج عنه. هذا ما ينص عليه العهد الدولي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمهورية اليمنية، وبالتالي يحظر القانون الدولي الاعتقال والاحتجاز التعسفي. ويعتبر الاحتجاز تعسفياً إذا لم تعرض السلطات أي سند قانوني سليم يبرر الحرمان من الحرية.

وينص الدستور اليمني على أن ”تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم“. ويحظر الدستور الاعتقالات والتفتيش والاحتجاز بخلاف من يتم القبض عليهم من الأشخاص متلبسين، أو بناءً على أمر قضائي أو أمر من النيابة العامة. والدستور الذي يضم العناصر الأساسية لإجراءات العدالة الجنائية، يحدد أيضاً أنه ”على النائب العام أن يوجه الاتهام إلى أي شخص يتم اعتقاله على ذمة جريمة خلال 24 ساعة“، وأن ”القضاة وحدهم يحق لهم تمديد أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى“. وينص قانون العقوبات اليمني أيضاً، على فرض ”عقوبة السجن لفترة تصل لخمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يجرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ“.

وخلال المدة التي يغطيها التقرير تم رصد المئات من حالات الاعتقالات والاحتجازات بحق النساء اليمنيات وحتى الأجنيات العاملات في المجال الإنساني والإعلامي والحقوقي والناشطات السياسيات لاسيما في منطقة أمانة العاصمة صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرة مليشيات الحوثي.



دار رعاية الموقوفات (البحث الجنائي)

” معزولة عن العالم

سجون الحوثي مقابر للنساء

حرب اليمن لانهاية تلوح في الأفق <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/٠٩/٢٠١٥/yemen-the-forgotten-war/>
العهد الدولي لحقوق الإنسان والسياسية <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>

بلغ عدد المعتقلات 1181 معتقلة منهن: 274 حالة إخفاء قسري، 292 معتقلات هنّ من الناشطات والحقوقيات ومن قطاع التربية والتعليم، و 246 حالة من العاملات في المجال الإغاثي والإنساني. كما وثق التقرير 71 حالة اغتصاب و4 حالات انتحار. ومن حيث الفئة العمرية للمعتقلات، بلغ عدد المعتقلات تحت سن 18 أكثر من 293 حالة، بالإضافة إلى توثيق عشرات الحالات لأطفال من الذكور والإناث تم اجتازهم مع امهاتهم المعتقلات. كما أن من بين المعتقلات 8 ينتمين لطائفة البهائية. وحتى الآن تم الافراج عن 321 معتقلة.

وشجّلت أعلى نسب الاختطاف والاختفاء والتعذيب في العاصمة صنعاء، كما رصدت أعلى حالات الاختطاف والاختفاء بعد انفرط الائتلاف بين الميليشيا الحوثية وحزب المؤتمر الشعبي العام، وقتلهم للرئيس السابق علي عبدالله صالح حيث خرجت العديد من المسيرات النسائية المنددة بالجماعة وكان يتم الاعتداء على المسيرات بالضرب والتنكيل ومن تم الاختطاف والاعتقال لتطال عدد كبير من النساء.

المرأة، هدفاً للاعتقال

أصبحت المرأة اليمنية هدفاً مباشراً لجماعة الحوثيين، إذ تقاد النساء عنوة من المنازل والأسواق والمسيرات والمظاهرات بتهم مختلفة ويتم نقلهن إلى التحقيقات الجنائية.

وفي مقدمة المسيرات اللاتي تعرضت فيها الناشطات والحقوقيات والإعلاميات للاعتقال كانت المظاهرتان الحاشدتان اللتين خرجتا أمام المستشفى العسكري بصنعاء وشارع التحرير والسبعين مطالبتين بتسليم جثمان الرئيس السابق علي عبدالله صالح ووقف الانتهاكات والاعتقالات التي تقوم بها ميليشيات الحوثي بحق مختلف الأحزاب والقوى السياسية المختلفة من اعتقالات وانتهاكات ونهب للممتلكات العامة والخاصة وتكميم لأفواه ومصادرة الحريات.

في ٧ ديسمبر 2017 خرجت مسيرة جري خلالها اعتقال أكثر من ٧٧ امرأة في ٢١ مارس ٢٠١٨ أطلقت ميليشيات الحوثي الانقلابية الرصاص الحي على وقفة نسائية بالورود بمناسبة ذكرى ميلاد رئيس الجمهورية السابق رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام، وشنوا حملة اعتقالات واسعة، وقطعوا الطرق المؤدية إلى منزل الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، ويؤكد الشهود أن ميليشيات الحوثي انتشرت بشكل كثيف في محيط المنزل، ومنعت عشرات المواطنين بالقوة من الوصول إليه، كما أطلقت الرصاص الحي لتفريق النساء المتجمعات وإجبارهن على المغادرة، والاعتداء على المتظاهرات. وتم نقل فائقة السيد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام التي دعت إلى الفعالية، إلى المستشفى عقب تعرضها للاعتداء من قبل الحوثيين بالضرب بالهراوات وإطلاق الرصاص الحي من قبل الحوثيين ومنعها من الخروج من المستشفى. واعتقلت الميليشيات عضو اللجنة العامة للمؤتمر وفاء الدعيس، وعشرات النساء الأخريات. وكانت هذه هي المرة الثالثة التي تعدي فيها ميليشيات الحوثي الانقلابية على تظاهرة نسائية بعد مظاهرة المستشفى العسكري وميدان التحرير.



اعتقال المتظاهرات ضد سياسة التجويع

في ٦ أكتوبر ٢٠١٨ قامت مليشيات الحوثي وعلى إثر ثورة الجياع باعتقال مسؤولة سكن الطالبات بجامعة صنعاء (صباح علي مصنف) ومعها 33 فتاة من زميلاتها المقيمات في سكن الطالبات بجامعة صنعاء وكانت مبررات الاعتقال المشاركة في ثورة الجياع التي أطلقتها مجموعة من الناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي، واستمر احتجاج الفتيات قرابة يوم ومارست المليشيات بحقن أسبغ وسائل التعذيب المحرمة ولم يخرجن الا بضمانات ومبالغ تصل لمليون ريال عن كل معتقله.

وفي ذات اليوم أيضا اعتدى مسلحون حوثيون على وقفة نساء صنعاء واعتقلوا نحو ٣٤ امرأة يمنية، بعد خروجهن للتنديد بانهيار العملة وتردي الأوضاع المعيشية ومن المعتقلات (أزال علي ورحاب الأعبري وأسماء الأكوع وياسمين سعد وخلود الرحبي وفاتن الضيفي وياسمين المراني وبلقيس العدين ورؤى الجايفي) ، ليصل عدد المعتقلات في يوم واحد إلى 102 امرأة أغلبهن طالبات بجامعة صنعاء.

في 28 يناير ٢٠١٩ اعتقل الجهاز الأمني لجماعة الحوثي (أوفى النعامي) المديرية المقيمة لدى منظمة سيفورلد وأودعها سجن جهاز الأمن القومي لمدة شهرين وهو السجن الذي يقبع فيه عادة كبار الإرهابيين ومنعت عنها الاتصالات الهاتفية، ولم تتمكن عائلتها من التحدث إليها أو رؤيتها حتى إطلاق سراحها. وتساعدت الاعتقالات بعد ذلك بحق النساء واصبحت امرا شائعا من قبل الجماعة الحوثية، إذ بات من المعتاد اعتقال قريبات الذكور المنضمين للشرعية واستخدامهن كورقة ضغط لابتزازهم أو لمبادلتهم بأسرى للحوثيين.

ومن المعتقلات اللاتي تم الوصول اليهن وخولونا بذكر اسمائهن بالتقرير (الدكتورة نوال حمود علي غالب الوصابي ابنة الأستاذة فاطمة غالب) أحد مديرات مدارس الحديدية التي تم اعتقالها بسبب انتقادها الجماعة ولم يتم إطلاقها إلا بعد أن دفعت والدتها مبلغ وقدره إثني مليون ريال يمني وضمانة تجارية.



وفاء محمد علي الشيبيني ٢٥ سنة أمين عام مساعد تحالف نساء من أجل السلام في اليمن تم اعتقالها بتاريخ 24 نوفمبر 2018 في مفرق محافظة ذمار عندما كانت قادمة من عدن وقامت مليشيا الحوثي بالزج بها في سجن الأمن السياسي بدمار هي وأطفالها الثلاثة (مي حسن البعداني ست سنوات) (حمد حسن البعداني خمس سنوات) و (انجي حسن البعداني عامان) بضمانة تجارية واختها (لوله محمد الشيبيني ٢٠ سنة) وابن اختها (عبدالله المسبح ١٧ سنة) ولم يتم إطلاقهم إلا بعد شهر ونصف من الاعتقال والتعذيب والايذاء الذي لم يسلم منه حتى أطفالها.

حنان أحمد الحيدري أمين عام منظمة صحفيات بلا قيود تم اعتقالها في 24 نوفمبر 2018 هي وطفلها الرضيع (مدين سامي الشرحبي سبعة أشهر) واختها (فاتن أحمد الحيدري) وتم الرزج بهم بسجن الأمن السياسي بصنعاء حيث واجهتا صنوف التعذيب والإرهاب في سجون الحوثيين طيلة فترة الاعتقال الذي استمر ٤٥ يوماً.

نورا الجروي رئيسة تحالف نساء من أجل السلام في اليمن تم اعتقالها ضمن مسيرة 7 ديسمبر 2017 ووفقاً لشهادة الجروي فقد تم سحب الشخصيات النسائية إلى حافلات تابعه لجماعة الحوثي وتم توزيعهن على عدة أقسام منها قسم الوحدة بعصر وقسم شارع 45 وقسم الصافية وبلغ عدد المعتقلات 77 معتقله بينهن 11 لازلن مفقودات حتى اليوم. وداهم اعتقال نورا الجروي ليومين حتى تدخلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصنعاء لإطلاق جميع النساء المعتقلات.

كفايه دائل محسن موظفه بوزارة الخارجية -الدائرة الإعلامية وعضو الاتحاد العام للنقابات ومسؤوله اللجنة الإعلامية لنقابه الحراسات الأمنية، تم اعتقالها في 7 ديسمبر 2017 بسبب خروجها في مسيرات ضد الحوثيين وخرجت بضمائه تجاريه وبعدها أجبرت على كتابة التزام بعدم الخروج بأي مسيرات مناهضة للمليشيات الحوثي ورغم الالتزام بذلك إلا أنه تم اتخاذ اجراءات تعسفيه ضدها وإيقافها عن العمل، وتم استدعاؤها إلى الأمن القومي من قبل المليشيات من المدعو (أبو عماد) وتلفيق التهم لها وتهديدها من المدعو حسين العزي وإتهامها بالتخابر.

أمة احمد موظفة حكومية بدرجة وكيلة وزارة ، اعتقلت في 7 ديسمبر 2017 وتعرضت للتعذيب والصعق بالكهرباء في القلب والأيدي ونقلت الى المستشفى وبعدها تم فصلها من العمل واخذ جميع مستحقاتها ووضعها تحت الإقامة الجبرية وكذلك تعرضت للتهديد وغلق جميع حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي ، كما تم التحقيق معها مرة أخرى في 21 أغسطس 2018 وفتح ملف خاص بها في الأمن السياسي والأمن الوقائي الحوثي.

أمة الله حسان عبدالمغني ، رئيس حكومة اطفال اليمن بصنعاء ، تم اعتقالها أكثر من مرة ووضعها تحت الإقامة الجبرية في صنعاء وحجة واب من قبل الحوثيين بسبب عملها في حكومة الأطفال وتم إيقاف نتيجة الثانوية العامة الخاصة بها.

فوزية حزام ناجية من سجون الحوثي، ذكرت فوزية أنه تم أخذها من منزلها في منتصف الليل الى المكتب السياسي الحوثي وظلت معتقلة 11 شهراً وتم تعذيبها جسدياً بالحرق والصعق الكهربائي، وكان من بين المعتقلات نساء يتم أخذهن إلى المشرفين في المعتقل ليتم تطهيرهن (أي اغتصابهن)، وأكدت حزام أنها كانت شاهدة على إقدام امرأتين على الانتحار في المعتقل واحدة منهن انتحرت بعد الجلسة التي يطلقون عليها "التطهير" كناية عن الاغتصابات الاجرامية.

برديس محمد علي طاهر السياغي، ربة منزل متزوجة ولديها 3 اطفال، شاعرة طلبت منها جماعة الحوثي ان تكتب لهم قصيدة، فرفضت، فدفعت ثمن ذلك الاعتقال وافرجوا عنها بعد ساعات.

وفي منتصف شهر اغسطس 2018، اعتقلت جماعة الحوثي زوجها من أمام منزله وبعد فترة تم ابلاغها بموته، لم تتقبل برديس خبر وفاة زوجها، وضلت تبحث عنه في كل السجون، وتتواصل مع مسؤولين حوثيين وتطلب منهم ان يعطوها جثة زوجها على الأقل، وبعد جدال بينها وبينهم، قاموا باقتحام منزلها وانتهاك حرمة وتفتيشه بحجة أن فيه أسلحة . لجأت برديس إلى القضاء، وطالبت محاكمة أفراد شرطة (السنية) والمشرّف أحمد السقاف الذين اعتدوا على منزلها و بعد ثلاثة أشهر بالمحاكم قاموا بالضغط على المحكمة وجمدوا القضية وتم اختطافها وضربها، حاولت بعدها الخروج من صنعاء والهرب إلى مارب ومكثت فيها خمسة أشهر مع أطفالها وعانت أكثر، وبعدها تواصل معها خليل القرشي وكيل وزارة الإدارة المحلية (التابعة للحوثيين) وأبو حسين المشرف الثقافي والمشرّف ابو حسين حق الحناش التابعان للوزارة بهدف إقناعها بالرجوع إلى صنعاء ووعدها بأن يقدموا للمحاكمة المشرفين الذين اعتدوا عليها، و أن زوجها لا يزال حياً وأنه معتقل لديهم. عادت برديس إلى صنعاء أمله أن يعيدوا لها زوجها وينتصروا لها ممن اعتدوا عليها وعلى منزلها ، وصلت برديس منطقة أرحب مساء الاحد 28 مايو 2019 ، استوقفتها نقطة للحوثين في منطقة أرحب شمال صنعاء ثلاث ساعات حتى تم ابلاغ العمليات بالسماح لها بالدخول إلى صنعاء ، تقول برديس : وصلت إلى صنعاء وبقيت منتظرة خروج زوجي ممن وعودني وأعطوني العهود، ولكنهم قاموا بمراقبتي خلال شهرين وطلبوني للتحقيق وبعد عدة محاولات لي للهروب. اعتقلوني في 2 اغسطس 2019 الساعة الرابعة فجراً بعد أن داهموا منزلي بخمسه أطقم وحافلتين على متنها نساء مسلحات (زينييات).

تكمل برديس:

ربطوا عيني وأخذوني إلى مكان مجهول واعتدوا علي بالضرب بكل مكان بجسمي، وبعد يوم نقلوني إلى سجن انفرادي في (الذغاطة) وكان التحقيق معي يتم يومياً وضربي وربط يدي بالسلاسل من الساعة العشرة ليلاً إلى الرابعة صباحاً لإجباري على الاعتراف بتهم كثيرة منها التخابر والعمالة مع العدوان ضد الوطن ، وكانوا يعطونني وجبة واحدة في اليوم لا تكفي لسد جوعي ويجبروني على شرب قهوة زرقاء طعمها غريب، تجعلني لا أشعر بجسمي وسريعة النسيان ،وبعد شهرين من السجن الانفرادي اخرجوني إلى سجن مليء بالسجينات. زادت معاناة برديس وأطفالها وتدهورت حالتها الصحية والمادية، ولكنها لم تيأس، عملت ملف بقضية اختطافها والاعتداء عليها وارفقت تقرير طبي بذلك ورفعته إلى المحكمة لكن دون جدوى. تم الإفراج عن برديس بعد أن كتبت تعهداً على نفسها بأن لا تخرج من صنعاء ومازالت برديس تبحث عن حقا وعمن يأخذ بيديها للوصول إلى العدالة.

اختطاف النساء من خطوط السفر

على عادة الجماعات الارهابية وقطاع الطرق تعمد الميليشيا الحوثية لمضايقة النساء واختطافهن في خطوط السفر خصوصاً في مفرق محافظة ذمار، إذ يقوم عناصر تابعون للجماعة الحوثية بتوقيفهن وإجبارهن على التنازل عن جميع أغراضهن ومجوهراتهن، إلى جانب دفع مبالغ خياليه مقابل الإفراج عنهن بدون أي مسوغ قانوني.

تروي إحدى الناجيات تحفظت على ذكر اسمها أنها كانت مسافرة مع ثلاثة أطفال عندما أوقفها قوات الحوثي عند نقطة تفتيش، احتجزوهم، دون طعام أو ماء أثناء الطقس الحار جداً، تقول: "توسلت إليهم أن يسمحوا لنا بالمرور لكنهم رفضوا، لقد أهانونا وهددونا بالاعتصاب، شعرنا بالذعر وبدأنا في البكاء، عندما انتهوا معنا، تركونا في الشارع ليلاً في منطقة معزولة ومعزولة، كنا خائفين، والأطفال في حالة رعب"

معاناة امهات رهن الاعتقال مع اطفالهن

خالف الحوثيون جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الطفل والعهديين الدوليين الخاصين، واتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان حيث سجلت عشرات الحالات لأطفال تم احتجازهم مع أمهاتهم المعتقلات وكل ذلك في ظروف اعتقال خلافاً للمواثيق والقوانين الدولية وتعرضوا للتعنيف الجسدي واللفظي من بين الأطفال الذين تم اعتقالهم مع أمهاتهم المعتقلات بسبب قضايا سياسية وخروج في مسيرات مناهضة للحوثيين:

- ✘ مي حسن البعداني ٦ سنوات
- ✘ محمد حسن البعداني ٥ سنوات
- ✘ انجي حسن البعداني ستان

تم احتجازهم مع والدتهم وفاء محمد علي الشيبيني لمدة ٤٥ يوم ومارست الميليشيات ضدهم أبشع وسائل التعذيب والتعنيف.

• الطفل مدين سامي الشرجبي عمره سبعة أشهر تم احتجازه مع والدته حنان أحمد الحيدري أمين عام منظمة صحفيات بلا قيود وتم حرمانه من الطعام المناسب والأدوات الصحية كحفاضات الأطفال والمواد المعقمة والمطهرة.

- الطفل مدين سامي الشرجبي عمره سبعة أشهر تم احتجازه مع والدته حنان أحمد الحيدري أمين عام منظمة صحفيات بلا قيود وتم حرمانه من الطعام المناسب والأدوات الصحية كحفاضات الأطفال والمواد المعقمة والمطهرة.

- أسامة العمري ١٤ سنة تم احتجازه مع والدته لمدة ثلاثة أيام.

- صلاح محمد الكوماني ثلاث سنوات تم احتجازه مع والدته لمدة أسبوع وهنالك حالات اخرى موثقة يصعب سردها في التقرير لكنها سجلت كحالات للانتهاك في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصنعاء، وهذه مخالفة لكل الاتفاقيات المتعلقة بالطفولة وبروتوكولاتها الملحقه، دولياً، التي تحرم الزج بالأطفال في غياهب السجون.





رصد اعترافات الحوثيين باعتقال النساء والتشجيع عليها

اعترف قياديون حوثيون في صفحاتهم على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) بوجود هذه المعتقلات السرية في العاصمة صنعاء، التي تقبع بداخلها عشرات النساء وكذا بتلقي الأجهزة الأمنية التابعة للمليشيات الكثير من البلاغات والشكاوى من مواطنين تفيد باختطاف قريباتهن من قبل المشرفين الحوثيين.

وهنا نلجأ للاستشهاد ببعض القرائن من خلال اعترافات قيادات المليشيا الحوثية، فوفقاً لاعتراف احد قيادات الحوثيين حسين العماد في صفحته على الفيسبوك (بأن الحوثيين يعتقلون النساء حيث قال التقى السيد القائد بكوكبة من الاعلاميين المتميزين وقدم لهم النصح العظيم وتمنيت لو يلتقي أيضا بكوكبة من البحث الجنائي بقيادة أبو مقر سلطان زابن الذين يبيعون ويشتررون في السجناء ويطلبون 5 مليون ريال مقابل اطلاق السجين الواحد).

قرينة أخرى تأتي واضحة بلا شك من خلال تصريح المفتي الحوثي وحثه "على ضرورة العقاب الرادع لمن يتحدثون عن جريمة اختطاف النساء." وزعم المفتي الحوثي، خلال خطبة الجمعة في مسجد بشارع مجاهد، وسط العاصمة صنعاء، أن "النساء المعتقلات كن يُدرن شبكات لإفساد أخلاق شباب وبنات الأمة"، حد قوله. كما قام الحوثيون بإنتاج فيديو عرض على قناتهم الرسمية قناة المسيرة تحت اسم خطوط حمراء اعترفت فيه جماعة الحوثي بأن هنالك المئات من النساء معتقلات في سجونهم مفاخرين بما قاموا به تحت مسمى القبض على شبكات دعارة نسائية ومحاكمة ٦٤ امرأة منهن ليكشف الفيديو حقائق صادمة بشأن اعتقال النساء، ويؤكد أن ما طرحته التقارير ما هو إلا قطرة في بحر الجرائم اليومية التي يرتكبها الانقلابيون من إخفاء وابتزاز واستباحة للأعراض والأموال.

أساليب لا أخلاقية ممنهجة لاعتقال واختطاف النساء

مارست مليشيات الحوثي أساليب غير مشروعة في عمليات الاختطاف التي قامت بها كالتشهير والوصم بالعار واستخدامهن كوسيلة لابتزاز أسرهن أو كوسيلة لجني الأموال ومقايضتهن بالأموال والذهب.

وتم تليفق تهم ممارسة الدعارة، واتهامات التخابر، وعمدت لتسجيل اعترافات للنساء المختطفات تحت الضغط وبثها في وسائل الاعلام للاعتراف بارتكابهن الجرائم، وكل هذا دون مسوغات قانونية وبشكل مخالف لكل أعرف وتقاليد المجتمع اليمني والالتزامات القانونية.

كما أن بث الفيلم الوثائقي الذي أنتجه الإعلام الأمني للمليشيا الحوثية، أظهر عدداً من النساء المختطفات في سجونهم، والصقوا بهن عدد من التهم والجرائم الاخلاقية بغرض الاستهداف السياسي لهن ولخصومهم، «كانت أبرز التهم التي وجهت للنساء بحسب الفيلم، إدارة خلايا اجرامية منظمة مرتبطة بدول العدوان كما يسميها الحوثيون ويقصد بها دول التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن لتدمير المجتمع اليمني، والاتجار بالبشر وتجارة الجنس، وتجارة المخدرات، والسرقة بالإكراه. وذكر الفيلم أن إدارة البحث الجنائي ألقت القبض على عدد من شبكات الدعارة المنظمة من النساء والتي تديرهن منظمات حقوقية وانسانية وشخصيات مرتبطة بإدارة نظام علي عبدالله صالح بحسب قيادات حوثية ظهرت في الفيلم، وأظهر الوثائقي عدداً من المختطفات وهن يدين باعترافات للإقرار بأنهن مذنبات وأنهن مارسن الدعارة وغيرها من الاعمال غير المشروعة، كما يُظهر صوراً لمحتجزات في سجن البحث الجنائي ويأتي هذا الفيلم كقرينة واعتراف من قبل المليشيا باعتقال النساء من جهة، وبوجود سجون سرية، وبأن معظم المعتقلات ناشطات حقوقيات وسياسيات وإعلاميات ومدنيات، إذ لم ينجو من جرائمهم بحق النساء أية فئة.

وهذا يؤكد أيضا على أن التهم الملفقة جاهزة بدون أية ضمانات قانونية وقبل أية محاكمات وبدون حضور أي دعم قانوني واستيفاء الاجراءات القانونية أثناء تسجيل الاعترافات.



التعذيب وسوء المعاملة (شهادات للناجيات)

يعتبر التعذيب بموجب القانون الدولي من ضروب المعاملة السيئة، وهو دائماً غير قانوني وتم حظره دولياً منذ عقود وفقاً للمادة 172 للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

يحدث التعذيب عندما يتسبب شخص ما بصفته الرسمية، في ألم نفسي أو جسدي أو معاناة شديدة لشخص آخر لغرض محدد. في بعض الأحيان تعذب السلطات أي شخص لانتزاع اعتراف منه بجريمة، أو للحصول على معلومات.

وأحياناً يستخدم التعذيب كعقاب لبيث الخوف في المجتمع وتختلف أساليب التعذيب؛ فيمكن أن يكون ذا طبيعة جسدية، مثل الضرب والصدمات الكهربائية. ويمكن أن يكون ذا طبيعة جنسية، مثل الاغتصاب أو الإهانة الجنسية، أو يمكن أن يكون ذا طبيعة نفسية، مثل الحرمان من النوم أو الحبس الانفرادي لفترات طويلة.

تتميز مليشيات الحوثي بالعنف المفرط ضد النساء، وتعرضت النساء لانتهاكات من قبل المليشيات، بما في ذلك الاخفاء القسري والاعتقال والقتل والاغتصاب والإهانات والفصل من الوظائف والتشهير. وقد شجع صمت المنظمات الدولية المعنية وعدم التحرك الجاد لوقف هذه الممارسات الميليشيا الحوثية على التمادي في انتهاك إنسانية الضحايا من النساء.

تروي أحلام (اسم مستعار) ناجية من سجون الحوثي تجربتها بأنه جرى احتجازها في أماكن متفرقة منها سجن خلف البحث الجنائي وفيلد في شارع تعز بصنعاء، وتضيف «أمرج عني بعد شهرين من الاختفاء مقابل دفع أسرتي مبالغ مالية كبيرة لقيادات حوثية».

وثقت مصادرنا سماع حراس البحث الجنائي في الليل صراخ النساء أثناء تعذيبهن والتحقيق معهن ويصل صراخهن إلى بعض الأحياء المجاورة.

شهادة ناجية طلبت عدم ذكر اسمها؛ (تم اعتقالها في 6 مارس 2019، تم تعذيبها بالمصعق الكهربائي والماء البارد وقص شعري وخلع اظافر قدمي، في يوم صحيت وانا في العناية المركزة في مستشفى 48 وتم نقلي الى السجن المركزي وتعالجت هناك أيضاً، وتم إخراجي من المعتقل في تاريخ 20 يناير 2020، كنت أسمع أصوات النساء المعتقلات وصراخهن وكانت هناك امرأة لم تتحمل التعذيب واصيبت بالشلل النصفى).

اعداد كبيرة جداً في سجون الحوثي ليست فقط النساء ولكن أيضاً الشباب ولكن لا أحد يعلم أين هذه السجون السرية، وهذه السجون ليست فقط في صنعاء بل أيضاً في صعدة هناك نساء تم إرسالهن إلى سجون صعدة ولا نعلم أين مصيرهن، وهناك نساء مختفيات منذ 7 ديسمبر 2017 لم يستطع الأهالي الوصول إليهن.

مها سعيد "اسم مستعار" امرأة يمنية، اعتقلتها جماعة الحوثي الانقلابية لأكثر من ٧٠ يوماً، في سجن سري بالقرب من مبنى الأمن السياسي جنوب العاصمة، روت مها أثناء المقابلة مع الفريق كيف أنها تشاركت معها مع 20 امرأة في زنزانة واحدة ضيقة، وتعرضت للتعذيب على يد عناصر الميليشيات الذين كانوا يعتدون عليهن بالضرب والقذف بكلام بذيء. وأوضحت أنها أثناء وجودها في الزنزانة، كانت تسمع بانتظام حراس السجن وهم يعذبون السجينات في الغرف الأخرى في ساعات المساء، وكان يفهم مما يُسترقق من الاستماع لحديثهم بأن هناك بعض الحالات قفت تحت التعذيب حيث كانوا يقولون بأنها انتهت ويتباحثون حول طريقة نقل الجثث.

وفقاً لشهادات حقوقيين ادلوا بها لفريقنا انه عندما كلف عبد العزيز البغدادي، النائب العام السابق المعين من الحوثيين، لجنة خاصة لتفقد السجينات، رفعت اللجنة تقريراً أوضحت فيه: الشكاوى التي تقدمت بها عدة سجينات حيث تحدثن أنهن يتعرضن لكافة أنواع التعذيب الجسدي من ضرب بعصي وأسلاك كهربائية، وصفع، وإيقاف النفس بخنقهن، وإغراقهن بالماء، إضافة إلى التعذيب اللفظي من إهانة وتحقير وصفع وتعذيب نفسي، بهدف الاعتراف بأشياء لم يفعلنها.

أشارت إحدى الشاهدات - رفضت ذكر اسمها - لما تعرّضت له من انتهاكات واعتداءات أثناء احتجازها هي وأخريات في (بدرومات) وسجون سرية، تابعة للميليشيا الحوثية، وتشرف عليها قيادات حوثية موعلة في الإجرام، وقالت إنهم اعتدوا عليها بالعصي الكهربائية وقاموا بطلاقه شعر رأسها.

وتعد هذه أحد الأساليب التي استخدمتها الحوثيون في نقاط التفتيش تشمل طلاقة الرأس، وخاصة للعرائس الجدد المسافرات بين المحافظات للقاء أزواجهن. وتؤكد تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، أن آلاف من المواطنين الذين غادروا المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون للعمل، أو لاستلام الرواتب، أو لزيارة الأقارب، تعرضوا لانتهاكات ومخاطر عند نقاط التفتيش، منها التحرش بالنساء واعتقال الرجال.

أجهزة مختصة للانتهاكات بحق النساء

الزينيةيات ، تشكيل عصابي نسائي

قامت الميليشيا الحوثية بتشكيل ميليشيا نسائية غير نظامية تعرف بـ "الزينيةيات" وهذه الميليشيا النسوية تختلف عن التشكيلات النسوية النظامية كالشرطة النسائية والمجنذات من حيث طبيعة التنظيم ومرجعياته القانونية، فهي لا تتبع أيّاً من أجهزة الدولة النظامية وإنما مجموعة من النسوة الذين تستقطبهم الجماعة عبر دوافع أيديولوجية بحيث تكون المشرفات من الصف الأول من النساء القياديات بالجماعة أو زوجات قياديينهم ومن ثم النزول في ترتيب القيادة بأن يكونوا من النساء المنتميات فكرياً ومذهبياً للجماعة وصولاً إلى النساء اللاتي يتم استقطابهن عبر استغلال حاجتهن الاقتصادية والظروف المعيشية على أن يخضعوا لدروس ودورات مكثفة في فكر وايدولوجية الجماعة.

والوجه الآخر لهذا الاختلاف عن التشكيلات النظامية الأخرى هو من حيث المهام التي تقوم بها ومدى التزامها بالإجراءات القانونية، فهي تقوم بأعمال غير قانونية ضد النساء وبدون تفويض وسند قانوني وإنما تأتمر بأوامر القيادات الميليشياوية الحوثية، ومن هذه المهام مدهامة المنازل عنوة وتفتيش البيوت وتفتيش النساء واختطاف النساء وتسليمهن للمحققين والقيام بالعمليات الوحشية بحق النساء من تعذيب وضرب والاسهام بعمليات توزيع السجنيات لجلسات الاغتصاب التي يكتّون عنها بـ "التطهير". هذه الميليشيات النسوية متهمّة بالمشاركة بكل عمليات اختطاف واخفاء وتعذيب النساء.

وقد أشار تقرير فريق الخبراء المعني باليمن والذي قدم لمجلس الأمن في ٢٧ يناير ٢٠٢٠ لهذا التشكيل بوضوح، ومما ورد بالتقرير حول تركيبة هذه الميليشيا النسوية ومهامها) يتم اختيار معظمهن من أسر هاشمية ، جهاز استخباراتي موجه نحو النساء ، وتشمل مسؤوليات الزينيةيات تفتيش النساء والمنازل ، وتلقيهن النساء أفكار الجماعة ، وحفظ النظام في سجون النساء ، وقد وثّق الفريق انتهاكات ارتكبتها الزينيةيات ، تشمل الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للنساء ، والنهب ، والاعتداء الجنسي ، والضرب ، والتعذيب ، وتيسير الاغتصاب في مراكز الاحتجاز السرية).



أجهزة استخباراتية وأمنية حوثية معنية بعذابات النساء

خُص فريق التحقيق الخاص بالتقرير وفقاً لعمليات البحث والتقصي والاستماع لشهادات الناجيات إلى ضلوع أجهزة أمنية واستخباراتية تتبع الميليشيا الحوثية بالمسؤولية المباشرة عن الانتهاكات الخاصة بالنساء، وهو ما ورد بتقرير لجنة الخبراء الذي أكد أن التحقيقات تفضي إلى وجود شبكة مختصة بتعذيب الناشطات واعتقالهن بقيادة مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء (سلطان زابن) الذي يشرف ويدير شبكة واسعة للقمع السياسي للنساء تحت ستار مكافحة البغاء، ووجود ارتباط بين وزارة الداخلية والنيابة العامة والسلطات القانونية الخاضعة لسلطة الميليشيا الحوثية بالضلوع في عمليات الاعتقال والاحتجاز.

ووفقاً لتقرير المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تحصلت على معلومات من عاملين بالبحث الجنائي تفيد أن هناك شخصين يدعيان أحمد مطر، وحسن بتران هما المسؤولان عن التحقيق والتعذيب فيما البقية كانوا بأسماء وهمية.

استهداف الناشطات والمدنيات والمدافعات عن حقوق الإنسان

تُعرّف المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن الحقوق الإنسانية للمرأة هن المدافعات عن حقوق الإنسان وأي مدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في الدفاع عن حقوق المرأة أو القضايا الجنسانية. يعترف الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالدور الهام الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، ويحدد الحقوق ذات الصلة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان والتزامات الدول.

المدافعات معرضات للمخاطر التي يتعرض لها أي مدافع عن حقوق الإنسان، لكن كنساء يتم استهدافهن بتهديدات جنسانية أو عنف على أساس الجنس. أسباب استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان متعددة الأوجه ومعقدة، وتعتمد على السياق المحدد الذي تعمل فيه المدافعة عن حقوق الإنسان. غالبًا ما يُنظر إلى عمل المدافعات عن حقوق الإنسان على أنه تحدٍ للمفاهيم التقليدية المتعلقة بالأسرة وأدوار الجنسين في المجتمع، مما قد يؤدي إلى تعدي عامة السكان والسلطات عليهن. ولهذا السبب، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للوصم والنبذ من قبل قادة المجتمع، والجماعات الدينية، والأسر والمجتمعات التي تعتبر أنهن يشكّلن تهديدًا للدين أو الشرف أو الثقافة من خلال عملهن.

بالإضافة إلى ذلك فإن عمل المدافعات عن حقوق متعلقة بالنوع الاجتماعي يجعلهن أكثر عرضه للهجوم والتهديد من نظرائهن الذكور ويتم تهديد أسرهن بهدف إيقاف المدافعات



وسائل الحماية: استراتيجية لحماية النساء الناجيات من سجون الحوثيين

معاناة الناجيات من الاعتقال لا تنتهي بالإفراج عنهن لكنها تبقى حاضرة في وجدان من عايشت هذه التجربة وتبقى آثارها الجسدية والنفسية ناهيك عن الضغوط الاجتماعية والمجتمعية التي تقابلها مما يؤثر على حاضرها ومستقبلها فلا يمكن للناجية من الاعتقال أن تعاود الانخراط في الحياة بشكل تلقائي طبيعي فما بالك إن صاحب هذا الاعتقال تعذيب وتلفيق تهم وتشويه سمعة كما تفعل الجماعة الحوثية مع السجينات. لذا فإن مأساة المعتقلة لا تنتهي بإطلاق سراحها وهنا يأتي ضرورة التدخل وتقديم الدعم النفسي واتخاذ تدابير الحماية للناجية، واستثمار طاقاتها في أعمال إيجابية تشعرها بوجودها وأهميتها وتدعم إحساسها بالأمان النفسي. أمام مرارة هذا الواقع وحاجة الناجيات للتأهيل النفسي والمهني، يجب إنشاء مراكز حماية الناجيات من سجون الحوثيين بهدف احتواء المعتقلات السابقات ومد يد المساعدة لهن.

ويمكن دعم إنشاء مركز متخصص للاستضافة لتلبية الاحتياجات المختلفة للناجيات من العنف في اليمن بما يضمن الخصوصية والسرية للناجيات من العنف وتوفير خدمات شاملة تُناسب احتياجاتهن ليصبح لدى النساء وأطفالهن مساحة آمنة تضمن مزيداً من السرية وتتيح لهن الاستفادة من المزيد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ضمن منظومة متكاملة قائمة على حقوق الانسان وتمكين المرأة وضمان تعافيهما واستقلاليتها من أجل تعزيز حصول النساء والفتيات اليمنيات الناجيات من العنف على الرعاية والدعم بشكل أفضل في ظل الحرب والصراع القائم. دعم مركز استضافة وتوجيه المرأة هو جزء من تمكين النساء وإتاحة مساحات آمنه لهن، وتقديم سبل الدعم المختلفة لمركز الاستضافة المفتوح والمجهز للاستضافة للوصول إلى جميع النساء المعرضات للعنف في اليمن.

منذ انقلاب مليشيات الحوثي على السلطة في سبتمبر 2014 أصبحت النساء معرضات للقمع والعنف والأعمال العدائية، كما تؤثر الممارسات القمعية على النساء اللواتي يتم اعتقالهن والإمعان في التنكيل بهن، إذ يُمارس بحقهن التعذيب وانتهاك الأعراض على خلفية نشاطهن أو نشاط أقربائهن. وحتى الناجيات اللواتي كتبت لهن حياة خارج السجون، يعانين أيضاً من تحدي الاندماج في مجتمع فضل أن يحقّلهن مسؤولية الانتهاكات التي ارتكبت بحقهن.

” التوصيات:

إلى جماعة الحوثي:

- ١- الافراج عن جميع النساء المعتقلات في السجون الرسمية والسرية والمحتجزات في أقسام الشرطة والبحث الجنائي والأمن السياسي بصنعاء وذمار.
- ٢- التوقف عن اعتقال المزيد من النساء.
- ٣- الافصاح عن أماكن النساء المعتقلات والمخفيات قسرياً والافراج عنهن فوراً.
- ٤- تمكين المنظمات الحقوقية والنسوية وناشطي حقوق الانسان من زيارة المعتقلات وتقديم العون القانوني لهن.
- ٥- وقف كافة ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة بما يتضمنه من استهداف النساء وكل ممارسات الاستغلال والانتهاكات بحقهن.
- ٦- التوقف عن استغلال وابتزاز وإرهاب أسر المعتقلات.
- ٧- التوقف عن اغتصاب السجينات واستغلالهن جنسياً، والامتناع الفوري عن التهديد بتلفيق تهم لأخلاقية لهن.

الى الحكومة الشرعية:

- ١- تنفيذ برامج التأهيل النفسي والبدني للنساء ضحايا الانتهاكات وخاصة الناجيات من سجون الميليشيا الحوثية.
- ٢- العمل على تعديل بعض القوانين التي تحفظ حقوق المرأة وكرامتها وحقوقها في الحياة والمساواة.
- ٣- الاهتمام بالمرأة النازحة واللاجئة ومراعاة النوع الاجتماعي عند تقديم المساعدات الإنسانية وإشراك النساء بصورة فاعلة في إدارة شؤون مخيمات النازحين.
- ٤- اطلاق كافة السجينات اللواتي في سجونها وخاصة السجينات في قضايا غير جنائية ، ومراقبة السجون من قبل لجان مختصة.

الى المجتمع الدولي:

- ١- الضغط على ميليشيات الحوثي لإطلاق سراح النساء المعتقلات والمخفيات قسراً فوراً دون قيد أو شرط، ووقف كافة الانتهاكات التي يمارسونها بحق النساء.
- ٢- إدراج ميليشيا الحوثي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لتورطها بارتكاب جرائم وانتهاكات جسيمة ضد النساء والأطفال
- ٣- فتح تحقيق يتولاه المقرر الخاص بالعنف ضد المرأة يختص بجرائم العنف الذي تعرضت له النساء من قبل قيادات الميليشيات الحوثية
- ٤- إدراج ومناقشة انتهاكات النساء ضمن أجندة المشاورات التي تجريها الأمم المتحدة مع ميليشيا الحوثي.
- ٥- تأمين الحماية اللازمة للنساء والأطفال من مخاطر العمليات العسكرية.
- ٦- تطبيق برنامج دعم عاجل مادياً ومعنوياً للنساء الناجيات من سجون الحوثي يتضمن الدعم النفسي وتوفير الحماية لهن لاسيما وأن بعضهن يكن عرضةً للنبد من ذويهن بعد الصاق الحوثيين تهماً مسيئةً بحقهن.

توصيات عامة:

- ١- تفعيل دور المرأة بالمشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة وفق مبدأ الحصص (الكوتا) التي تم اعتمادها بمخرجات الحوار الوطني بنسبة لا تقل عن الثلث.
- ٢- تفعيل دور المرأة في كل مفاوضات ومشاورات وصناعة السلام امتثالاً للقرار ١٣٢٥ وفقاً للكوتا المقررة في مخرجات الحوار الوطني كحد أدنى.
- ٣- تبني مشروعات وخطط التمكين الاقتصادية للمرأة بما يساهم باستقلالها المادي ويدعم دورها بالحياة العامة ومشاركتها السياسية.

خاتمة

في هذه اللحظة التي تختتمون فيها قراءة هذا التقرير والبحث فيه نرجو نحن فريق العمل، أن تكون هي لحظة البداية لمحاولاتكم مساعدة ما تبقى من السجينات لانتشالهن من العذاب ونيل حريتهن، ومد يد الدعم والمساعدة للناجيات اللاتي لا يزلن بحاجة ماسة لهذا الدعم، أما وإن كنت على تماس سابق بهذا الملف، فنرجو أن تستكمل استئناف جهودك كفرد وكمنظمة بألا تتوقف هنا.

فكل جهد بذلناه في هذا التقرير لم يكن يستهدف رصد الحالات فقط، وإن كان هذا عامل مهم للاسترشاد ومتابعة الجناة حتى لا يفلتوا من العقاب ولا تسقط جرائمهم بالتقادم، لكننا في الوقت نفسه نستهدف استكمال الجهود، ففي كل حرف كتبناه ورقم رصدناه لم تكن هذه مجرد أرقام ففي كل لحظة كنا نستمع لصوت أنين المعتقلات وعذاباتهن في السجون، ولنظرات الذل والانكسار والعجز في أعين ذويهم، ولحاجة واشتياق أطفالهن.

كنا ولازلنا على تماس مباشر بعذابات الناجيات وجروحهن الجسدية والنفسية العميقة التي ما زالت بحاجة إلى تضييد، وأوضاعهن الاجتماعية والمادية التي هي بحاجة إلى دعم وإسناد.

نتوجه في تحالف نساء من أجل السلام باليمن وتكتل ٨ مارس من أجل نساء اليمن والمنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالشكر الجزيل إلى كل من أدلوا بشهاداتهم من الضحايا وذويهم وشهود العيان، وإلى كل من أسهم بمدنا بمعلومة وإثراء التقرير طوال فترة جمع المادة والرصد والإعداد والمراجعة، وإلى كل المنظمات المعنية بشؤون النساء اليمنية والدولية.

وإلى كل فريق العمل من راصدين ومحللين وتأتي على رأس هذه القائمة الطويلة وفي مقدمتها الأستاذة نورا الجروي الناشطة السياسية والتي مرت بظرف الاعتقال ونجت منه فحملت على عاتقها حمل هذا الملف الثقيل وايصال اصوات النساء رغم كل الصعوبات والتحديات التي واجهتها والخذلان والجحود، لكنها أبقت القضية نصب اعينها وكانت المرجع والموجه والمرشد لكل هذا الجهد.

ختاماً وقبل كل هذا وذالك كل الشكر والعرفان إلى بطلات هذا التقرير النساء السجينات المعتقلات والمعذبات والمعنفات، أنتن في نظر القانون وفي نظرنا جميعاً ضحايا يجب أن تستعاد حقوقهن لكن أيضاً أنتن البطلات، ارفعن رؤوسكن بفخر فالمجرم والجلاد هو من له الخزي والعار دائماً وأبداً.

تقرير أممي يكشف "زينييات" الحوثي.. قمع ومهام مرعبة

كشفت فريق لجنة خبراء الأمم المتحدة في تقريره الدوري عن اليمن، جانب "مظلم" من مهام "الزينييات"، وهي شبكة استخباراتية تتبع لميليشيا الحوثي. وقال الفريق إن هذه الشبكة تشارك في قمع النساء اللواتي يعارضن الحوثيين بوسائل مختلفة، منها العنف الجنسي.

في تفاصيل القصة، كشف تقرير الخبراء الأمميين النهائي السنوي بشأن اليمن أن الفريق حدد شبكة الحوثيين المتورطة في قمع النساء اللاتي يعارضن الميليشيات، بما في ذلك من خلال استخدام العنف الجنسي، موضحاً أن هذه الجماعة مشكلة برئاسة سلطان زابن، مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء.

الأمم المتحدة

تدين قيادي حوثي بتعذيب النساء

انتهاكات وحشية
للمختطفات عقاباً على
نشاطهن السياسي

قضايا الشرف
سلاح الميليشيات لكسر
إرادة الناشطات

almashhadalaraby

فريق أممي
وقف تعذيب مختطفات
في صنعاء

@infoalmashhad2

المتهم
سلطان زابن
مدير البحث الجنائي
في صنعاء



اعتداء جنسي



تعذيب



ضرب



اختطاف

الشكل الأول الانتماءات المحددة لسultan Zabin

